EP

الأمم المتحدة

UNEP(DEPI/MED).IG.23/22

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر المتوسط

17 October 2017

Arabic
Original: English

الاجتماع العادي العشرون للأطراف في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 3 من جدول الأعمال

المقررات المواضيعية

إعداد الدراسة الاستشرافية لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ بشأن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مذكرة من الأمانة

تحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة عمل البحر المتوسط للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ (المقرر الحكومي الدولي ح د-1/22) - تحت عنوان ''الحوكمة'' - الهدفَ المتمثل في *''تقديم تقييمات قائمة على المعرفة ببيئة البحر الأبيض المتوسط، وتطوير سيناريوهات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وترشيد أعمال الأطراف المعنية''* . وكما ورد في الفصل ٣ من استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، فإن *''العلم هو مفتاح النجاح: وينبغي أن تنبني جميع القرارات المتخذة وجميع السياسات المرسومة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، على أدلة قوية. كما ينبغي تطوير الأدوات التحليلية التي تسمح بالتنبؤ والتخطيط وتقييم الآثار والإجراءات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وذلك بتعاون مع الأوساط العلمية، التي يتعين عليها هي أيضاً توجيه قدراتها البحثية نحو دعم اتخاذ القرارات''* . ولهذه الغاية، تتضمن الاستراتيجية المتوسطة الأجل الناتج الرئيسي 1-1-4 المعنون *''التقييمات الدورية (...) التي تتناول على الخصوص سيناريوهات (...) وتحليلات استشرافية للتنمية على المدى الطويل''* .

وبناء على ذلك، يتضمن برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (المقرر ح د-20/22) نشاطاً رئيسياً محدداً 1-4-1-3، يتمثل في *''وضع خريطة طريق لإعداد التقرير المتوسطي لعام ٢٠٥٠''* ، وهو دراسة استباقية عن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أفق عام ٢٠٥٠.

وقد أعدت الأمانة، بدعم من برنامج خطتها الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية، خطة عمل كهذه خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ونظمت حلقة عمل للخبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومن المقرر عقد حلقة عمل ثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد تم في إطار دراسة مرجعية تحليل ومقارنة ٣٥ ممارسة استشرافية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومناطقها دون الإقليمية، وذلك على مدى الخمسة عشر عاماً الأخيرة، محددة الثغرات الحرجة وكذا الموارد الممكن استغلالها. ويمكن الاطلاع على توليفة للمؤشرات المعيارية على الموقع الشبكي للخطة/المركز، وسيكون التقرير بكامله متاحاً بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

وقد أتاح اجتماع مسؤولي التنسيق التابع للخطة (نيس بفرنسا، ٢٥-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧) تقديم ردود وتعليقات حول خطة العمل المقترحة، وأيد تنفيذها في الوقت المناسب. وأوصى مسؤولو التنسيق باعتماد عملية تشاركية لبناء رؤية مشتركة تقوم على الرؤى والممارسات الوطنية، وإدماج الدروس المستفادة والمساهمات انطلاقاً من الممارسات والتقارير القائمة، وتعبئة موارد خارجية إضافية.

وقد قدمت الأمانة مشروع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ إلى الاجتماع السابع عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة المعقود في أثينا باليونان في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليو (الوثيقة UNEP(DEPI)/MED/WG.441/7). واعتبرت لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة أن آخر عملية استشرافية للخطة أُجريت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وذلك منذ أكثر من عشر سنوات مضت، وأن السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإداري في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد تغير تماماً منذ ذلك التاريخ. وخلصت اللجنة إلى ضرورة إدماج منظور التغيرات السريعة هذا في السياسات المتعلقة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأكدت أن خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ ينبغي أن توفر معلومات قيمة عن التطورات المستقبلية، تقوم على سيناريوهات علمية وعلى استباق الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكان هناك توافق عام في الآراء داخل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بشأن مشروع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ الذي اقترحته الأمانة، وقدمت اقتراحات لمواصلة تطويرها، على النحو المذكور في تقرير الاجتماع (الوثيقة UNEP(DEPI)/MED WG.441/9).

وقُدم مشروع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ خلال اجتماع جهات تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، المعقود في أثينا باليونان في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (الوثيقة UNEP(DEPI)/MED WG.443/Inf.21). وطلبت جهات الاتصال مزيداً من التفاصيل عن الإجراءات المقترحة في خريطة الطريق، بما في ذلك التدابير المتخذة لتأمين الروابط بين خريطة الطريق المتوسطية وبين باقي الممارسات الاستشرافية الأخرى وتقارير التقييم التي صدر تكليف بإعدادها.

وعقب ذلك جرى العمل على تطوير خريطة الطريق المقترحة لدراسة استشرافية بشأن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠)، وهي مرفقة بهذه الوثيقة. ويرد موجز العناصر الرئيسية لخريطة الطريق هذه في المرفق الثاني لمشروع المقرر المقترح ح د-7/23 المعنون ''تنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط''. وستوفر خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ معلومات قيمة عن مستقبل التنمية استناداً إلى سيناريوهات مبنية على العلم. وستسلط الخريطة الضوء على التحولات الضرورية والاستثمارات الخارجية على المدى القصير والمتوسط والطويل، وستكون بمثابة مرجع رئيسي للعقود المقبلة يسمح باستباق الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد وُضعت الخريطة كأسلوب مبتكر للربط بين العلم والسياسات. وسيشمل ذلك صناع القرار وأصحاب المصلحة في نهج تشاركي، ويساعد على خلق رؤى متباينة عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما ستستفيد خريطة الطريق مما تراكم من أعمال سابقة وجارية، بما في ذلك تقرير حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩، مع تعزيز النشر والتواصل وبناء القدرات. وستغذي نتائجها عملية استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة على النحو المحدد في المقرر ح د-2/22، فضلاً عن الاستراتيجيات القطاعية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

إعداد الدراسة الاستشرافية لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ بشأن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

أولاً – مقدمة

1- قررت دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، التعاون من أجل *''تزويد القادة السياسيين وصناع القرار بكافة المعلومات التي تتيح لهم وضع خطط من شأنها ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المثلى دون الإضرار بالبيئة''* ، ومساعدة ''حكومات الدول الساحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط على تعميق معرفتها بالمشاكل المشتركة التي يتعين عليها مواجهتها، سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في مناطقها الساحلية'' (اجتماع المنظمات الحكومية الدولية، الوثيقة UNEP/IG.5/7 الصادرة في عام ١٩٧٧). وفي هذا السياق، وفي إطار تنفيذ المادة ٤ من اتفاقية برشلونة واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، كُلف برنامج الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية *''بإعداد تحليلات ودراسات استشرافية للمساعدة على بناء رؤى للمستقبل كعنصر مساعد في اتخاذ القرار''* وكذا *''بنشر نتائج هذا العمل عبر مختلف الأشكال والقنوات المناسبة، بما في ذلك المنشورات الدورية بشأن حالة البيئة، والتقارير حول التنمية، والتوقعات البيئية والإنمائية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط''* (الوثيقة UNEP(DEPI)/MED IG.19/8، المقرر ح د-5/19 المعنون *''ولايات مكونات خطة البحر الأبيض المتوسط''* ، الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف المعقودة، ٢٠٠٩).

2- قام برنامج الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية حتى اليوم بتنسيق ونشر تقريرين رئيسيين عن المستقبل هما: *''الخطة الزرقاء: إمكانات مستقبلية لحوض البحر الأبيض المتوسط'' (١٩٨٩)*، و *''مستقبل مستدام للبحر الأبيض المتوسط: التوقعات البيئية والإنمائية للخطة الزرقاء''* (٢٠٠٥). وقد استخدمت هذه التقارير كمرجع لإعداد سياسات البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. كما أنها دعمت التخطيط الإقليمي والوطني والقطاعي في مختلف المجالات، واستُشهد بها مئات المرات. ومع أنها اليوم قد تقادمت وعفا عليها الزمن ولم تعد تستخدم في أفضل الأحوال سوى كمراجع تاريخية، فإن صناع القرار والخبراء لا يزالون يطلبون من برنامج الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية معلومات مستمدة من تلك التقارير، نظراً لعدم وجود عمل يحقق نفس الأهداف.

3- وتؤكد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ الهدفَ المتمثل في *''تقديم تقييمات تعتمد على المعرفة ببيئة البحر الأبيض المتوسط، ووضع السيناريوهات لأغراض اتخاذ قرارات مستنيرة وتسهيل عمل أصحاب المصلحة''* (المقرر ح د-1/22). ومن أجل تنفيذ هذا القرار، قامت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، المدرجة في برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، بوضع ''خريطة طريق لإعداد التقرير عن خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠''، بوصفها النشاط الرئيسي رقم 1-4-1-3. (المقرر ح د-20/22).

4- ولإعداد خريطة الطريق هذه، نظمت الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية حلقة عمل للخبراء (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، وأجرت دراسة مرجعية عن نقاط القوة والضعف والثغرات في ٣٥ دراسة استباقية حديثة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتشاورت مع الممثلين والخبراء الوطنيين. وقد عُرض مشروع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، ونوقش في اجتماع مسؤولي التنسيق الخاصة بالخطة الزرقاء (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، وخلال الاجتماع السابع عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (تموز/يوليه ٢٠١٧)، وكذا في اجتماع مسؤولي التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧). وأعرب مسؤولو التنسيق للخطة

الزرقاء وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة عن دعمهم لإعداد وتنفيذ برنامج خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ على أساس خطة العمل المقترحة. وطلب مسؤولو التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط مزيداً من المعلومات عن أوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى والتخطيط والميزانية. وتتضمن هذه الوثيقة خريطة طريق مقترحة منقحة على هذا الأساس. ويرد موجز عناصرها الرئيسية في المرفق الثاني لمشروع المقرر المقترح ح د-7/23 المعنون ''تنفيذ ورصد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ٢٠١٦-2025 وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط''.

دعم البيئة وسياسات التنمية المستدامة عن طريق التحليل الاستشرافي

يُعرَّف الاستشراف بأنه *''نهج مطرد تشاركي ومتعدد التخصصات، يهدف إلى استكشاف الإمكانات المستقبلية وعوامل التغيير على المدى المتوسط والطويل''* (*مسرد المصطلحات المستخدمة عادة في الدراسات المستقبلية*، منصة التفكير التطلعي، ٢٠١٤). ويعتمد الاستشراف الاستراتيجي التشاركي على ثلاثة عناصر هي: '١' التحليل المستقبلي: التنبؤ والتفكير المستقبلي والاحتمالات وما إلى ذلك؛ '٢' التخطيط: التحليل الاستراتيجي وتحديد الأولويات؛ '٣' الربط الشبكي: المشاركة والحوار. وتتبنى خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ هذه المبادئ الثلاثة.

ويمكن أن تساعد الأعمال الاستشرافية على اتخاذ القرارات العامة والخاصة، وذلك بطرق عدة:

- *التخطيط* – يساعد الاستشراف صناع القرار على تحديد الأولويات المتعاقبة على مدى فترة زمنية طويلة. والنظر إلى آفاق طويلة الأجل أمر بالغ الأهمية في السياسات البيئية. فهو يساعد صانعي القرار على التخطيط للتغييرات الهيكلية، وتحديد التحولات على المدى المتوسط والاستثمارات قصيرة الأجل اللازمة للتوصل إلى مسار مستقبل منشود.
- *التوعية* – تؤدي التحليلات الاستشرافية إلى زيادة الوعي بالتحديات والفرص الناشئة المرتبطة بالتغيرات البيئية. وهي حاسمة، على سبيل المثال، في مجال تقييم المخاطر والآثار والتطورات الضرورية والفرص المرتبطة بتطور المناخ.
- *الإدماج* – يدمج الاستشراف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويكسر الحواجز بين التخصصات والإجراءات القطاعية، في مقاربة منهجية متعددة التخصصات.
- *الكفاءة الاقتصادية* – تساعد الأعمال الاستشرافية صانعي القرار على تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تحديد الاستثمارات الاستراتيجية في تدابير الوقاية في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتجنب مواجهة التعويضات الكبرى أو تكاليف إعادة التوطين في مرحلة لاحقة.
- *التقييم* – تساعد الأعمال الاستشرافية على فهم ما إذا كانت السياسات القائمة بالفعل أو المخطط لها كافية لتحقيق أهداف التنمية البيئية والمستدامة، مثل أهداف التنمية المستدامة.
- *التعبئة والحوار*– يساعد الاستشراف على تعبئة صانعي القرار وأصحاب المصلحة عبر الحدود الجغرافية والمؤسسية. فهو يساعد على بناء الحوارات والشراكات والرؤى المشتركة حول المستقبل المنشود وحول القرارات الحاسمة.
- *التواصل* – يمكن أن تكون الأعمال الاستشرافية وسيلة فعالة للتواصل بشأن الأولويات والتحديات والمسؤوليات الفردية والجماعية. وهي تسلط الضوء على المؤسسات والعمليات التي تخصها.

ثانياً – توقيت الدراسة استشرافية عن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أفق ٢٠٥٠ (خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠)

5- بينت الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (من دراسات مرجعية وحلقات عمل للخبراء ومشاورات مع أصحاب المصلحة) أن عملية استشراف جديدة بشأن البيئة والتنمية ستكون ضرورية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما قدمت تلك الأنشطة توجيهات حول الطريقة التي ينبغي لهذه العملية أن تتشكل وفقاً لها لسد الثغرات، وتسهيل اتخاذ القرارات في العقد المقبل، مع الاستفادة من المعارف والموارد المتوفرة.

6- وهناك خمسة أسباب رئيسية لتنفيذ خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠:

'١' السبب الأول هو أن آخر عملية استشراف لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط أُنجزت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أي منذ أكثر من عشر سنوات، وقد تغير السياق تماماً منذ ذلك العهد. فأدت وفرة عرض النفط، والتغيرات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، والربيع العربي، والأزمة الاقتصادية الأوربية، وتسارع التغيرات المناخية، إلى تغيير البيئة وشروط التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال العقد المنصرم. وقد تزداد حدة هذه التغيرات بحلول عام ٢٠٥٠، وذلك في جميع المجالات، من التكنولوجيا إلى الديموغرافيا فالجغرافيا السياسية فالاقتصاد فالبيئة فغيرها. ومن ثم فمن الضروري إدراج منظور التحول السريع هذا في السياسات المتعلقة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، بحكم أن البحر الأبيض المتوسط متأثر حالياً بوجه خاص وسيكون كذلك في المستقبل؛

'٢' والسبب الثاني هو أن معظم التحليلات الاستشرافية التي تناولت منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تحليل عام ٢٠٠٥، تنحصر الآن في إطار زمني قصير جداً، وليس باستطاعتها أن تأخذ في الحسبان مزيداً من القضايا طويلة الأجل، مثل تغير المناخ أو الاضطرابات المحتملة في النظم الإيكولوجية، أو النظر في التحولات (مثل التحولات الاقتصادية وتحولات الطاقة) التي لن يظهر تأثيرها إلا على المدى الطويل؛

'٣' والسبب الثالث هو أنه لا عملية الاستشراف التي أجريت في عام ٢٠٠٥ ولا تلك التي أجريت خارج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط قد أخذت في حسبانها الآثار على البحر ولا حتى على الاقتصاد البحري، مما لا يعكس شواغل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – اتفاقية برشلونة؛

'٤' وهناك سبب آخر بالغ الأهمية – يمكنه أن يشكل في حد ذاته ممارسة جديدة — يتمثل في كون الأعمال الماضية قد ركزت على جانب واحد فقط من الجوانب الممكنة للاستشراف، وهو التنبؤ، في حين أهملت الجوانب الأخرى التي لا تقل عنه أهمية، بل ربما تكون أكثر فائدة للعمل. وليس الهدف الوحيد من الاستشراف هو استقراء الإحصاءات الحالية للكشف عن توجهات بعض المتغيرات أو المشاكل المحددة والمفهومة جيداً. بل له ثلاث وظائف أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، غير أنها لم تستكشف على نحو كاف حتى اليوم. فمن المفروض أن يساعد الاستشراف على توجيه الانتباه إلى المخاطر الجديدة أو الفرص غير المفهومة بشكل جيد، وتحديد أسباب التعطيل المحتملة، والتنبؤ بعواقب الأحداث غير المتوقعة، وبالتالي تقييم أوجه عدم اليقين وليس مجرد الاتجاهات الممكنة. كما ينبغي له أن يعمل على مقارنة مختلف الرؤى عن المستقبل، من

أجل المساهمة في بناء توافق في الآراء بشأن ما هو مرغوب فيه جماعياً أو على الأقل ما هو غير مرفوض. وأخيرا فإن للاستشراف غرضاً استراتيجياً أساسياً، وينبغي له بالتالي أن يساعد واضعي السياسات على بناء وتقييم المسارات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة في سياق من عدم اليقين. ومن شأن القيام بعملية جديدة أن يتيح في نهاية المطاف الفرصة لاستخدام هذه القدرات الاستشرافية لا لغرض التنبؤ فحسب، بل أيضاً لتنبيه واضعي السياسات إلى أسباب التعطيل المحتملة، وتعزيز المقارنة بين الرؤى، والدفع بالنقاش، وفي الأخير بناء ومقارنة الاستراتيجيات طويلة الأجل على نحو ملائم لبلدان البحر الأبيض المتوسط على تنوعها؛

'٥' وهناك أخيرا سبب لا ينبغي إهماله، هو التواصل: فقد أظهرت التجربة أن الأعمال الاستشرافية الرئيسية يمكنها أن تمثل أدوات مفيدة جداً للتواصل والتمويل، بما في ذلك للجمهور العام ووسائل الإعلام، وهو ما لا ينطبق دوماً على الأعمال الأكثر تخصصاً. ومن شأن تنفيذ خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ أن يضع نظام خطة عمل البحر المتوسط في قلب النقاش العام حول البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

7- وستوفر خريطة الطريق المتوسطية معلومات قيمة عن التطورات المستقبلية، بناء على سيناريوهات مرتكزة على العلم، وعن الأعمال الاستباقية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط خلال العقود المقبلة. وستغذي نتائجها عملية استعراض تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، كما هو مخطط له في المقرر ح د-2/22. وكما هو مبين في الفصل الثالث من استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، فإن *''العلم هو مفتاح النجاح: وينبغي أن تنبني جميع القرارات المتخذة وجميع السياسات المرسومة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، على أدلة قوية. كما ينبغي تطوير الأدوات التحليلية التي تسمح بالتنبؤ والتخطيط وتقييم الآثار والإجراءات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع الأوساط العلمية، التي يتعين عليها هي أيضاً توجيه قدراتها البحثية نحو دعم اتخاذ القرارات''* .

ثالثاً – الدراسة المرجعية: النتائج والثغرات المحددة

8- من أجل إعداد خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، أجريت دراسة مرجعية للعمل المتعلق بنطاق الإجراءات في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. وقد جرى العمل على استخدام وتحليل ٣٥ دراسة/عملية على مدى الخمس عشرة عاماً الماضية على نطاق البحر الأبيض المتوسط أو جزء معتبر من هذه المنطقة (المرفق الثاني). كما حُددت الأعمال الجارية والمخطط لها.

9- والموجز المرجعي المنشور في نيسان/أبريل ٢٠١٧ متاح على الموقع الشبكي لمركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء، وهو يُلقي نظرة عامة دقيقة ونوعية وكمية عن العمل الحالي والجاري. كما أنه يبرز على وجه الخصوص عدداً معيناً من الثغرات في المحتوى كما في الأساليب، إضافة إلى الثغرات المذكورة أعلاه.

10- أولاً، الثغرات في محتوى هذه العمليات:

- الأطر الزمنية قصيرة جداً، ولا يتطلع هذا العمل إلى ما بعد عام ٢٠٣٠ إلا في حدود ضيقة جداً؛

- أسباب التعطيل الممكنة، والأحداث غير المتوقعة، وإمكانية ظهور مخاطر أو فرص جديدة جداً، كلها مسائل لم تولَ حقَّها من الاستكشاف. فالدراسات الاستشرافية المتوسطية الحديثة تتنبأ أساساً بالاتجاهات والانحرافات عن الاتجاهات (السيناريوهات الكلية)؛

- قليلة هي الأعمال متعددة النطاقات التي تغطي كلاً من البحر والساحل من ناحية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى؛

- هناك عملية واحدة فقط، هي عملية توجهات البحر المتوسط ٢٠١٥، التي جرت بقيادة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (بدعم من برنامج الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء)، تغطي بشكل صريح النظام الإيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط والفضاء البحري (في غرب البحر الأبيض المتوسط). أما الغالبية العظمى من الدراسات الأخرى فتركز على العلاقات بين التنمية الاقتصادية والديموغرافيا والحوكمة.

- وحين تؤخذ البيئة في الحسبان فإنها تعتبر عموما كأثر (نهائي) للتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية. ونادراً ما يُنظر إلى الآثار العكسية للتحولات في الموائل والنظم الإيكولوجية على التنمية وأساليب الحياة والهجرة وما إلى ذلك. ويسري ذلك مثلاً على الأعمال النادرة التي تركز على التغيرات المناخية؛

- لا يولى اعتبار في الاستشراف للفرص المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد أزرق؛

- نادرة هي الأعمال التي تنظر إلى البحر الأبيض المتوسط في تنوعه، مع اعتبار التمايز بين القضايا والفرص والاتجاهات. وأغلب الأعمال تنظر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، وإن هي ميزت فلا تميز إلا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وفي حين تتناول بعض دراسات الحالات الإفرادية بخصوص بعض البلدان أو أحيانا بعض الأقاليم، فإن الديناميكية العامة للسيناريوهات لا تغطي الخصوصيات الجغرافية والثقافية بشكل كاف؛

- وأخيراً، فإن كثيراً من هذه الأعمال تفضي إلى توصيات غير فعالة بشكل كاف، نظراً لغياب تحليل استراتيجي حقيقي يقارن بين الخيارات من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. وهناك نتيجة أخرى لهيمنة نهج التنبؤ، تتمثل في أن النُّهُج التي تعتمد الاستشراف الاستراتيجي (أو ''التنبؤ العكسي'') لا تُستخدم بشكل كاف.

11- ثانياً، الثغرات على مستوى المنهجية:

بالإضافة إلى اختلال التوازن لصالح التنبؤ، تسلط الدراسة المرجعية الضوء على عدد كبير من الثغرات المنهجية الأخرى:

- فالغالبية العظمى من العمليات الخمس والثلاثين هي من عمل خبراء أو باحثين، أنجزت في دائرة ضيقة نسبياً، وفي كثير من الأحيان لحساب كيانات هي نفسها متخصصة؛

- وعادة ما تكون مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة (من دول وأقاليم وشركات وجمعيات وغيرها)، في وضع الفرضيات والسيناريوهات، مشاركة محدودة جداً؛

- كما أن الإدماج السياسي لهذه العمليات في واقع كل بلد أو إقليم غير كاف مطلقاً، نظراً لما تنتهجه من نهج عامة بشكل مبالغ فيه؛

- وعدا بعض الاستثناءات (مثل دراسة الصندوق العالمي لصون الطبيعة)، لم يُطور التواصل بشكل كاف، لاسيما بالنسبة لعامة الناس ووسائل الإعلام وصانعي القرار المباشرين.

12- وستستند خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ إلى النتائج والدروس المستفادة من هذه الأعمال السابقة.

رابعاً – اتجاهات رئيسية بخصوص خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠

13- ساعد التقرير المرجعي المذكور أعلاه، وكذا كافة الأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على وضع توجيهات عامة لأعمال خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ في المستقبل.

14- وقد عُرضت خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ المقترحة ونوقشت من قبل اجتماع مسؤولي تنسيق الخطة الزرقاء (نيس بفرنسا، ٢٥-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧)، وكذا خلال الاجتماع السابع عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (أثينا، باليونان، ٤-٦ تموز/يوليو ٢٠١٧)، التي أيدت تنفيذه في الوقت المناسب. لكن من المهم ملاحظة أنه نظراً لكون الأمر لا يزال في مراحله الأولى، فمن المزمع إجراء المزيد من المشاورات مع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشأن تصور شكل خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠.

15- وستستند خريطة الطريق المتوسطية إلى الدراسات الاستشرافية السابقة والجارية، وستعمل على سد الثغرات الحرجة المحددة في دراسة المعايير المرجعية. وقد حُددت بالفعل أوجه تآزر نوعية في دراسة المعايير المرجعية، وستنظَّم أوجه تآزر أخرى مع تطور خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ والأعمال الجارية.

16- ويُقترح أن تكون هذه العملية مختلفة اختلافاً كبيراً عما كان عليه الأمر في ٢٠٠٥، حيث كانت بالأساس عملية قياس كمي قام بها خبراء، مع التركيز على الآثار الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية المتوقعة في منتصف المدة (٢٠٢٥).

17- وينبغي التعبير عن هذا الاختلاف من خلال سبعة اتجاهات رئيسية عامة هي:

'١' أولاً، تمديد الإطار الزمني – اختيار عام ٢٠٥٠ – بإطار زمني وسيط محدد في عام ٢٠٣٠ يتفق مع الأفق المعتمد لأهداف التنمية المستدامة؛

'٢' ثانياً، زيادة التوازن بين النهجين الكمي والنوعي. وينبغي أن تجمع العملية المستقبلية بين الاستخدامات الذكية للإحصاءات المتوفرة بشأن الاتجاهات – أو الإحصاءات التي ستصبح متاحة في التقرير المقبل عن حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – وبين اعتبارات أكثر نوعية، تشمل التغيرات الجيوسياسية الكبرى التي حدثت مؤخراً، وعدم اليقين السياسي والإيكولوجي، وأسباب التعطيل المحتملة، ورؤى أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك. ومن ثمة فإن الأمر لن ينطوي على بناء نموذج كمي مفرط التعقيد للبيانات، رغم أن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن الإحصاءات لن تكون متوفرة؛

'٣' ثالثاً، النظر في التغيرات المناخية من منظور أكثر تنظيماً، يشمل عواقب هذا التغيير على النظم الإيكولوجية وعلى الاقتصاد والزراعة وأساليب الحياة والهجرة والتنمية الحضرية وسياسات الطاقة وما إلى ذلك؛

'٤' وستعطى كذلك أولوية أكبر بكثير للاستشراف فيما يتعلق بالبحر، وهو الأمر الذي كان غائباً إلى حد كبير في عملية عام ٢٠٠٥. ومن المحتمل أن ينطوي ذلك على التمييز في البداية بين العمل العلمي بشأن تحولات النظام الإيكولوجي البحري وبين مزيد من الاستشراف العام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثَمَّ الربطُ بين العملين. وهذا يفترض أيضاً أخذ وجهات نظر الاقتصاد الأزرق في الحسبان بوجه أفضل؛

'٥' الانتقال من عمل يقوم به الخبراء وحدهم إلى استشراف تشاركي مفتوح، يوفر هيكلاً للحوار الحقيقي بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، ويُشرك أصحاب المصلحة المعنيين وممثلي المجتمع المدني. وينبغي أن يكون الهدف من العملية المقبلة هو جعل المقارنة ممكنة، ثم النظر في الرؤى المتباينة لمستقبل البحر الأبيض المتوسط، قبل القيام معاً بوضع أهداف مشتركة متوسطة وطويلة الأجل. وتحقيقاً لذلك، يتعين على خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ أن تأخذ في اعتبارها خصوصيات وموارد وتجارب مختلف البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل مما كان عليه الأمر في العمليات السابقة؛

'٦' وإلى جانب الانفتاح على أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، فإن تركيزاً استراتيجياً أفضل هو شرط أساسي آخر لوضع عملية الاستشراف في صلب واقع التحديات التي تواجه كل بلد، كما تستند إليه اتفاقية برشلونة. والسؤال الرئيسي الذي ينبغي أن تجيب عليه عملية الاستشراف ليس ما سيكون عليه المستقبل في عام ٢٠٥٠، بل هو السؤال المتعلق بمسألة الانتقال: كيف السبيل للانتقال من الأوضاع والأزمات الحالية إلى خطط عمل متوسطة الأجل وأهداف أو تحديات طويلة الأجل؟ وتحقيقاً لذلك الغرض، يجب إعطاء الأولوية لتحديد ومقارنة مختلف خيارات الانتقال، مع مراعاة خصوصيات مختلف المناطق دون الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط، وتحديد الموارد والفرص والعقبات بصورة واقعية، وما إلى ذلك. ومن المفترض في العملية المقبلة، منظوراً إليها من هذه الوجهة، أن تسهم بشكل كبير في أي استراتيجية جديدة أو منقحة للتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

'7' وأخيراً، سيتمثل الاتجاه السابع في مزيد من الاستثمار في التواصل والنقل، بشكل أكبر بكثير مما كان عليه الأمر في الماضي. وينبغي أن تكون نتائج هذا العمل، حتى في المراحل المتوسطة، أقرب إلى متناول مختلف الجماهير ذات الصلة – من الأخصائيين إلى عامة الجمهور– مما يعني النظر في استراتيجية التواصل انطلاقاً من مرحلة تصور العملية، وربما ابتداع عملية إنتاج أكثر تفاعلية.

18- وختاماً فإن هذا يعني وضع مشروع طموح يستجيب على نحو أفضل لتوقعات مختلف البلدان وأصحاب المصلحة والتحديات البيئية الحاسمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من الآن وحتى عام ٢٠٥٠. وقد جرى رسم خريطة الطريق المقترحة للفترتين الماليتين المقبلتين.

خامساً– الأنشطة والتخطيط

19- أثناء المشاورات الأخيرة، أبرز صناع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مسؤولو التنسيق، الحاجة إلى ما يلي:

- زيادة اطلاع مسؤولي التنسيق الوطنيين والمستخدِمين النهائيين المحليين على الأنشطة/المشاريع وزيادة مشاركتهم فيها؛
- زيادة تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات (على سبيل المثال من خلال منصات شبكية)؛
- زيادة الرسملة وبناء القدرات والتدريب، وإدماج ذلك في الأنشطة/المشاريع.

20- أوصى اجتماع مسؤولي التنسيق للخطة الزرقاء باعتماد عملية تشاركية ترمي لبناء رؤية مشتركة للمستقبل، وتستند إلى الرؤى والعمليات الوطنية، من أجل إدماج الدروس المستفادة وإسهامات العمليات والتقارير القائمة،

وتعبئة موارد خارجية إضافية. وقد شدد اجتماع مسؤولي التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط (أثينا باليونان، ١٢-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) على أوجه التآزر بين خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ والأنشطة الأخيرة أو المصاحبة لخطة عمل البحر المتوسط أو غيرها.

21- وقد جرى إعداد الأنشطة المقترحة والتخطيط لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ مع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار. وتنتظم خريطة الطريق المقترحة حول ست مجموعات رئيسية من الأنشطة، سيُشرَك العلماءُ وخبراء خطة عمل البحر المتوسط فيها جميعاً. ويرد في المرفق الأول رسم بياني موجز لهذه المكونات. كما يرد في المرفق الثاني جدول زمني مؤقت.

22- وخريطة الطريق المقترحة مرسومة مؤقتاً لفترتين ماليتين. لكن تُقترَح أنشطةٌ لكل فترة سنتين، مع نواتج محددة. وستركز فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على مجموعتي الأنشطة ١ و٢. وستعرض نسخة مستكملة من خريطة الطريق خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، تستند إلى مزيد من المشاورات والإنجازات خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

1) تعبئة الموارد المتاحة وبناء شبكة لمستقبل البحر المتوسط

'١' الرسملة – لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، فإن الدراسات الاستشرافية التي أجريت مؤخراً في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تفي بأهداف خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، غير أنها توفر تحليلات قيمة جداً يمكن البناء عليها، بما في ذلك عمليات الاستشراف القطاعية. فقد تضمنت خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٣٠، على سبيل المثال، تحليلات متكاملة عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية – الديموغرافية. وتضمنت دراسة التحليل الاستشرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (MedPro) سلسلة من الأعمال المواضيعية حول المحركات الأساسية للتغيرات المستقبلية، يستند بعضها إلى نماذج كمية قوية. واهتمت عملية اتجاهات البحر المتوسط بقضايا لها تأثير على البيئة البحرية. كما أن الأعمال القطاعية التي تتناول مواضيع الزراعة والمياه والطاقة والحراجة والنقل والسياحة تُلقي نظرة متعمقة على جميع تلك المواضيع، رغم أن بعض التحليلات قد عفا عليها الزمن (انظر المرفق 4). ويمكن كذلك استخلاص المعلومات والتحليلات ذات الصلة من العمل الجاري في المنطقة، كما هو الأمر مثلاً بشأن التغيرات المناخية، من خلال *(الشبكة العلمية المتوسطية لخبراء المناخ والتغير البيئي)*، وبشأن البحث والابتكار من أجل اقتصاد أزرق (مبادرة دعم وربط أصحاب المصلحة من أجل توسيع نطاق الابتكارات الاجتماعية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط (SwitchMed)، والاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة الخطة الزرقاء، وما إلى ذلك). وستستفيد خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ من الأعمال التي جرت مؤخراً، والتي شارك في عدد منها مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء. ويمثل المعيار المرجعي المذكور آنفاً خطوة مهمة في عملية الرسملة هذه. وفي أواخر عام ٢٠١٧، ستستفيد حلقة عمل ثانية من معارف وآراء الخبراء وأصحاب المصلحة من منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

'٢' التشاور– ستتشاور الأمانة، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء، مع مختلف أصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (جهات تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، وأعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وشركاء خطة عمل البحر المتوسط، وأصحاب المصلحة الآخرون، والخبراء)، لتحديد الخبرات الوطنية والتوقعات (الطلب)، والأطراف المهتمة

بالمشاركة في خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ أو دعم حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛

'٣' الشبكات – في وقت مبكر من عملية خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، سيساعد مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء على إنشاء شبكة غير رسمية تجمع بين صانعي القرار وخبراء التوقعات والعلماء المهتمين بالبيئة والتنمية المستقبلية للبحر المتوسط. وستكون العضوية مفتوحة، ويمكنها أن تتطور مع تطور المواضيع والمصالح. وستصمم هذه الشبكة على شكل رابط بين العلم والسياسات. وستسهل تعبئة الموارد المتوفرة، وتعزيز الحوارات بين أصحاب المصلحة على أساس مستمر، وتيسر اعتماد نتائج البحوث في وضع السياسات. وسيساعد إطار عمل خطة البحر المتوسط، والشراكات القائمة، على إنشاء الشبكة. وستدعى المؤسسات والخبراء المشاركون في الدراسات الاستشرافية، التي أجريت مؤخراً أو الجارية حالياً في البحر الأبيض المتوسط، إلى المشاركة في هذا العمل، فضلاً عن الشبكات والمؤسسات العلمية ذات الصلة (بما في ذلك الشبكة العلمية المتوسطية لخبراء المناخ والتغير البيئي). وستدعى جهات تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والمخطط الأزرق للمشاركة و/أو تحديد المشاركين الوطنيين وممثلي البلدان. وسيتم إبلاغهم بأنشطة الشبكة. كما ستكون المكونات المختلفة لخطة عمل البحر المتوسط قادرة على جلب الخبرات الحاسمة وتسهيل الروابط مع العمليات الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط وغيرها؛

وسيتبادل المشاركون في الشبكة النتائج الرئيسية والتحليلات ووجهات النظر والأسئلة، مستخدمين في ذلك على وجه الخصوص منصة على شبكة الإنترنت، ورسالة إخبارية ستعدها الأمانة من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء. ولن تركز هذه الرسالة الإخبارية على النتائج العلمية وحدها. فهي ستترك مجالاً للاستفسار وتبادل الخبرات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، والإبلاغ عن المشاريع الجارية، ومناقشة الخيارات المستقبلية والسيناريوهات، وما إلى ذلك. وسيجري تجميع المقالات الإخبارية التي تتناول نفس الموضوع وتوليفها لإنتاج كتيبات مواضيعية. وستقوم لجنة علمية باستعراض النشرات الإخبارية والكتيبات المواضيعية وإتاحتها على نطاق واسع. وستسهم هذه النتائج الوسيطة في إعداد التقرير النهائي، وستدعم استراتيجية الاتصال لأنها ستستهدف جمهوراً أوسع من الذي يستهدفه التقرير النهائي؛

'٤' التوقيت– ستتطلب الرسملة والتواصل والتشاور اهتماماً خاصاً في بداية تنفيذ خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ (٢٠١٨). وستستمر هذه الأنشطة على مدى الفترتين الماليتين ٢٠١٨–٢٠١٩ و٢٠٢٠–٢٠٢١، وذلك للاستفادة من التطورات الجديدة وضمان الحوار المستمر بين الأطراف المعنية. وعلى وجه الخصوص، ستعرض النواتج الوسيطة على مختلف هيئات نظام خطة عمل البحر المتوسط، التي ستجري استشارتها على أساس طوعي.

2) *تقييم الاتجاهات والاختراقات والسيناريوهات في سياق جديد للبحر المتوسط*

ستركز مجموعة ثانية من الأنشطة على التنبؤ باتجاهات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيتم وصف ثلاث مجموعات من الاتجاهات باستخدام التحليلات الكمية والنوعية. وسيجري الاضطلاع بهذا النشاط خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠١٩، وذلك في صلة وثيقة مع إعداد تقرير حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩:

'١' الاتجاهات الجغرافية – الاقتصادية والاجتماعية – السياسية – سيشكل التقرير عن حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩، الذي يجري إعداده حالياً، مرجعاً أساسياً لخريطة الطريق المتوسطية لعام

٢٠٥٠. وسيُعتمد بالإضافة إلى ذلك على التحليلات المتاحة فعلاً لعام ٢٠٣٠ في الدراسات الاستشرافية التي أجريت مؤخراً لتحديد سيناريوهات متغيرة (العمل كالمعتاد) لعام ٢٠٥٠؛

'٢' الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية والتطورات الاجتماعية والسياسية في منطقة البحر المتوسط– سيشمل هذا التحليل التركيز على البحر الأبيض المتوسط والنظم الإيكولوجية البحرية. وسيتم تنفيذه في علاقة مع باقي مكونات خطة عمل البحر المتوسط، لاسيما برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MED POL) والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

'٣' تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط – سيستند هذا الفرع إلى الأعمال التي قامت بها الشبكة العلمية المتوسطية لخبراء المناخ والتغير البيئي، التي تعد تقريراً إقليمياً عن الآثار الحالية والمستقبلية للتغيرات المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط. ويجري إعداد هذا التقرير بدعم من الأمانة من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء؛

'٤' التغيرات البيئية والمناخية: المخاطر والفرص – سيحلل هذا الفرع الآثار الرجعية للتغيرات البيئية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وسيسلَّط الضوء على القيود الجديدة والاحتياجات في مجال التكيف، فضلاً عن فرص الابتكار والإمكانات التي يتيحها المخطط الأزرق. وسيُبنى هذا الفرع على الأعمال الأخيرة والجارية في مجال الاقتصاد الأزرق والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك العمل الذي يقوم به أو يدعمه نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (مركز الأنشطة الإقليمية للمدن المستدامة، ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية، ومركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء، وغيرها)، وكذا الاتحاد من أجل المتوسط، والاتحاد الأوربي (مثل مبادرة الخطة الزرقاء) وغيرها.

3) النظر عن كثب في الأولويات غير الموثقة بصفة كافية، مع التركيز على البحر والنظم الإيكولوجية البحرية

'١' البحر والنظم الإيكولوجية البحرية – سيحظى البحر والنظم الإيكولوجية البحرية باهتمام خاص في إطار خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠؛

'٢' أولويات أخرى وقضايا ناشئة – تم تحديدها بتشاور مع الأطراف المتعاقدة والمشاركين في الشبكة.

وستبحث الأمانة، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء، عن الشراكات والتمويل المشترك، من أجل إجراء تحليلات متعمقة للأولويات غير الموثقة بشكل كاف. فمشروع مبادرة الخطة الزرقاء على سبيل المثال – وهو مشروع تنسيق ودعم عمل تموله المفوضية الأوروبية حول الاقتصاد الأزرق والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط – يجعل *"فهم ديناميات البحر الأبيض المتوسط والتنبؤ بها"* واحداً من الأهداف الأربعة والعشرين لبرنامجه الاستراتيجي للبحث والابتكار (٢٠١٧)، ومن المتوقع إقامة شراكات، بحكم أن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط عضو في المجلس الاستشاري لمشروع الخطة الزرقاء.

4) *مقارنة وتشاطر الرؤى المتباينة عبر البحر الأبيض المتوسط*

سجلت المرحلة الثانية من خطة عمل البحر المتوسط، التي اعتمدها مؤتمر المفوضين المعني باتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها (برشلونة، ٩-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥)، بوصفها المرفق الأول لقرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، أن *''الإعلام ومشاركة عامة الجمهور بُعدان أساسيان لسياسة التنمية المستدامة وحماية البيئة''* .

وطلبت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، في اجتماعها السابع عشر المعقود في ٤-٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ في أثينا باليونان، إيلاء المزيد من الاهتمام للنهج التشاركية من أجل مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة، لاسيما من خلال الوسائل الإلكترونية (المنصات على شبكة الإنترنت)، بالإضافة إلى إشراك الحكومات الوطنية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (شعبة تنفيذ السياسات البيئية)/خطة عمل البحر المتوسط WG.441/9).

وعلى عكس معظم التحليلات التي حددتها الدراسة المرجعية، لن تعتمد خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ على عمل الخبراء وحده. وسيجري التشاور مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بشأن رؤاهم لمستقبل البحر الأبيض المتوسط (على أساس طوعي)، وذلك من أجل تشاطر الرؤى المتباينة الممكنة عبر المناطق دون الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط. وسيكون هذا النهج متسقاً مع مبدأ المشاركة المشار إليه أعلاه.

وسيعتمد هذا النشاط في الحد الأدنى على إعداد الاستبيانات ونشرها وتحليلها باستخدام أساليب الاستشراف المعترف بها. وبالإضافة إلى ذلك، ستبحث الأمانة ومركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء عن شراكات لتمويل وتنظيم حلقات عمل وطنية أو إقليمية. وقد ترغب الأطراف المتعاقدة في استضافة وتنظيم حلقات العمل هذه. وسيُخاطب المانحون أيضاً، حسب التمويلات ومجالات الاهتمام والتعاون، يمكن ربط حلقات العمل الوطنية أو الإقليمية بمكون لبناء القدرات والمساعدة التقنية داخل البلد. وستساعد حلقات عمل إقليمية على تعزيز الرؤى في أفق الفترة ٢٠٣٠-٢٠٥٠، والاتفاق على سيناريوهات تتلاءم مع الرؤى المشتركة للمستقبل المنشود أو المقبول.

5) *المشاركة في بناء مسارات انتقالية واستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل*

لن تتوقف خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ عند تحديد السيناريوهات. وسيمكن الاتفاق على المستقبل المنشود أو المقبول في أفق عام ٢٠٥٠ من تحديد استراتيجيات انتقالية بديلة لمنتصف المدة (٢٠٣٠) وإجراء تقييم مقارن لمدى وجاهتها، فضلاً عن الإشارة للاستثمارات الحاسمة قصيرة الأجل. وعند تحليل المسارات الانتقالية واستراتيجيات الاستثمار الحرجة، ستنظر خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ في حالات عدم التجانس دون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبهذا الصدد، ستسهم خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ بشكل مباشر في الاستراتيجيات والتخطيط المستقبلي، بما في ذلك استعراض منتصف المدة لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، فضلاً عن الخطط الوطنية والقطاعية. وسيساعد ذلك على تحديد العقبات الرئيسية، وتحديد الاستجابات عند الإمكان، والتنبؤ بحالات الطوارئ، وتفادي التكاليف الرئيسية للتعويض.

6) *نشر النتائج والانتقال إلى العمل - بناء القدرات والمساعدة التقنية*

ستسهم خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ في زيادة وضوح نظام خطة عمل البحر المتوسط والتوعية به. فمن خلال الشبكة المشار إليها أعلاه، ستضطلع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ بدور نشط في رسملة ونشر النتائج الخاصة بها، وكذلك نتائج الدراسات الاستشرافية الأخرى ذات الصلة. وستوفر النشرات الإخبارية

والكتيبات المؤلَّفة دعماً للاتصالات من أجل الوصول إلى جمهور عريض، من صانعي السياسات إلى القطاع الخاص، بما في ذلك عامة الجمهور. وسيبدأ إنتاجها في وقت مبكر (٢٠١٨)، وسيكون من شأنها تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في الشبكة المعنية بمستقبل البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك ستبحث الأمانة، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء، عن التمويل بالتعاون مع الأطراف المعنية لتقديم المساعد الفنية داخل البلد استجابة للمطالب الوطنية، وعرض نتائج خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ محليا، والمساعدة على دمجها في عمليات الاستشراف والاستراتيجيات والمخططات الوطنية ودون الإقليمية.

سادساً – أوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط وغيرها من الأنشطة – تعبئة الموارد

23- ستضمن أوجه التآزر مع الأعمال الحديثة والجارية والمخطط لها استخدام خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ للموارد بكفاءة:

- فسينظم مركز الأنشطة الإقليمية في إطار الخطة الزرقاء في عام ٢٠١٨ شبكة غير رسمية تجمع بين صناع القرار والمستشرفين والعلماء المهتمين بالتنمية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستسهل هذه الشبكة الاستفادة من الموارد المتاحة. وستضطلع بدور مهم في تحقيق كفاءة خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠؛

- وستستفيد خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ من العمليات القائمة والشبكات العلمية، مثل الشبكة العلمية المتوسطية لخبراء المناخ والتغير البيئي؛

- وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستستقرئ خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ الإحصاءات الحالية من أجل الكشف عن الاتجاهات، بتنسيق وثيق مع ما سيصاحب ذلك من عملية إعداد التقرير عن حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩. وستستخدم الإحصاءات والتحليلات النوعية في تقرير حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩ لوضع أساس مرجعي واتجاهات سابقة لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠؛

- وفي المقابل، سيسهم تقرير خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، والتقرير عن حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩، في تغذية التقرير المنقح عن حالة النوعية الذي سيتم إعداده للدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف (٢٠٢١)، بالتزامن مع خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠. كما سيساعد التقرير عن حالة البيئة والتنمية لعام ٢٠١٩ كذلك على استكمال مؤشرات لوحة بيانات الاستدامة التابعة لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ومؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتقييم ومؤشرات نظام تشاطر المعلومات البيئية ٢، ولوحة قيادة الاقتصاد الأزرق، ومؤشرات النظام العالمي للإحصاء، ومؤشرات الحالة البيئية الجيدة، ومنهج النظام الإيكولوجي، وبرنامج الرصد والتقييم المتكاملين (IMAP). ويرد في المرفق الثالث وصف إضافي للتآزر بين الأنشطة؛

- وستوفر خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ في الآن ذاته مساهمة قيمة في إعداد وثائق استراتيجية وتخطيطية مستقبلية لنظام اتفاقية برشلونة – خطة عمل البحر المتوسط، وخصوصاً الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، التي ستوافق عليها كذلك الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في ٢٠٢١.

24- بالإضافة إلى ما ذكر، فإن التخطيط المؤقت لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ على فترتين ماليتين، يسمح بمرحلة أولى (٢٠١٨) تركز على تعبئة الموارد، من خلال البحث عن شراكات تقنية ومؤسسية ومالية وإقامتها. وستعتمد مجموعة أساسية من الأنشطة – الكافية لإعداد تقرير خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ بحلول موعد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف – على الشراكات التقنية وتمويل الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط والتمويل المشترك المحدود. وقدرت ميزانية الأنشطة المقابلة بما قدره ٢٠٠ ٠٠٠ يورو على مدى سنتين. وستتطلب أنشطة إضافية أو أكثر طموحاً تعبئة المزيد من مصادر التمويل المشترك أو الشراكات. وسيساعد تنظيم خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ في وحدات ومجموعات من الأنشطة على تمويل البحوث المرتبطة بأنشطة ونواتج واضحة. فعلى سبيل المثال، قد تكون بنوك التنمية أو الاستثمار (مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوربي، وبنك التنمية الإفريقي، وغيرها) مهتمة بالحصول على مراجع لرسم استراتيجيات الاستثمار المستقبلية من خلال أنشطة التمويل التي تركز على مسارات الانتقال والاستثمارات الحاسمة في أجزاء مختلفة من حوض البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن تكون البلدان المتوسطية مستعدة لتنظيم ودعم حلقات العمل دون الإقليمية أو الوطنية. وسيتم الاتصال كذلك بالمانحين الثنائيين أو الدوليين، بالتعاون مع الأطراف المهتمة، لدعم حلقات العمل وبناء القدرات والمساعدة التقنية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، أو إجراء تحليلات متعمقة بشأن النظم الإيكولوجية والقضايا التي تبرز كأولويات لم تنل حقها من المشاورة (الاتحاد الأوربي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وغيرهما). وسيسمح تمويل الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط وإقراره من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بإنشاء هذا التمويل المشترك والشراكات، مع ضمان أن تندرج نواتج خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ ضمن هدف خطة منتصف المدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ لخطة عمل البحر المتوسط، من جل تقديم تقييمات قائمة على المعرفة بالبيئة المتوسطية ووضع سيناريوهات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وترشيد أعمال أصحاب المصلحة.

سابعاً – الاستنتاجات والنواتج المتوقعة

25- ستتمخض خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ عن نواتج متنوعة، وفقاً لهدف الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع. وسيُسدي مركز الأنشطة الإقليمية للمعلومات المشورة بشأن استراتيجية النشر. كما ستنتج الشبكة المعنية بمستقبل البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بانتظام نشرات إخبارية بهذا الصدد، وذلك انطلاقاً من عام ٢٠١٨. وستستند الكتيبات المواضيعية إلى منتجات الشبكة بدءاً من أوائل عام ٢٠١٩. وسيستخدم كل من هذين النوعين من المنتجات للتواصل مع جمهور عريض، مع إبقاء مسؤولي التنسيق على علم بتطورات خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠. وستقدَّم فصول التقرير النهائي تدريجياً، مع تخصيص فصل لاتجاهات عام ٢٠١٩، وفصل آخر للرؤى في عام ٢٠٢٠، وثالث عن المسارات الانتقالية والاستثمارات الحاسمة في أواخر عام ٢٠٢٠ أو أوائل عام ٢٠٢١. وسيناقَش التقرير النهائي بالإشارة إلى حالات في إطار نظام خطة عمل البحر المتوسط في عام ٢٠٢١، في ضوء عرضه خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة في عام ٢٠٢١. ويتضمن المرفق الثاني مزيداً من التفاصيل عن التخطيط المؤقت.

26- وبالنظر إلى الوضع الجيوسياسي وتزايد المخاوف البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن العقدين القادمين سيكونان بالفعل حاسمين لحل القضايا البيئية، واغتنام الفرص الناشئة، وتمهيد الطريق لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلمية ومزدهرة ومستدامة، تتمتع فيها المجتمعات بمستوى معيشي مرتفع، ضمن نظم بحرية وساحلية سليمة. وستسلط خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠، بصفتها عملية استشرافية تشاركية، الضوء اللازم على هذه الخطوات الحاسمة.

المرفق 1: المكونات المقترحة لعملية خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠

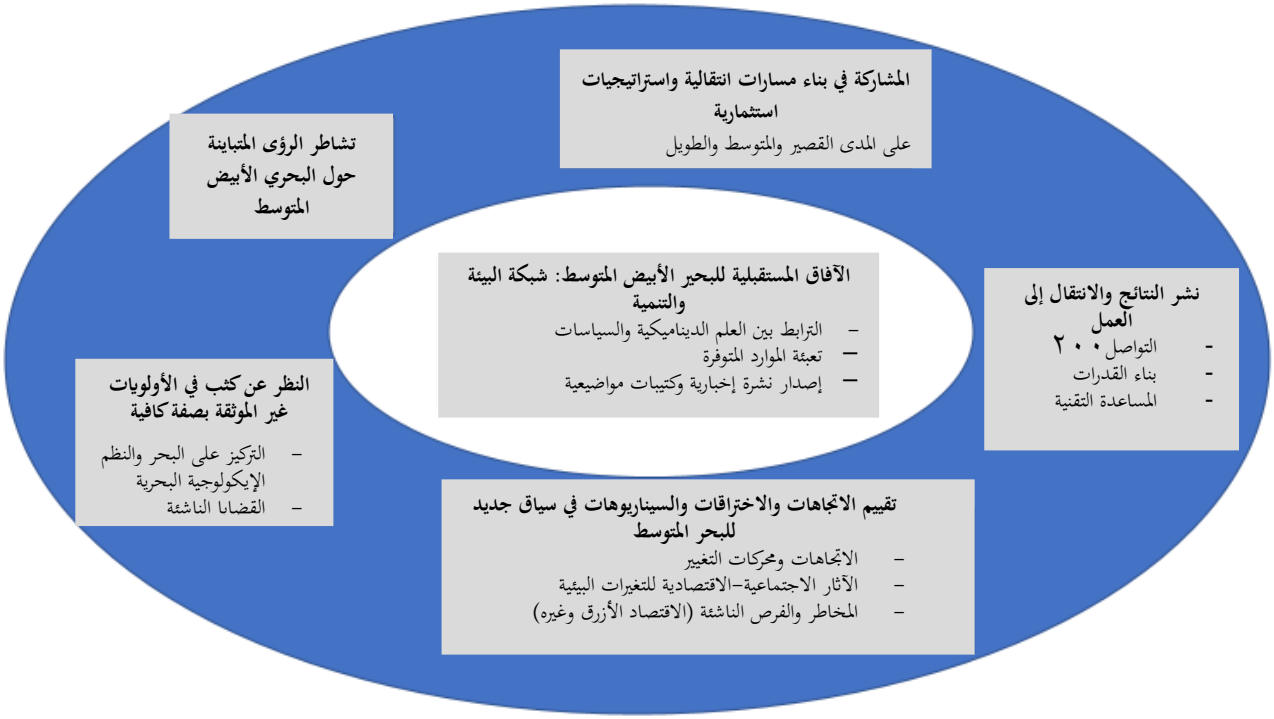

المرفق 2: الجدول الزمني المؤقت لعملية خريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠

العملية الاستشرافية لخريطة الطريق المتوسطية لعام ٢٠٥٠ – الجدول الزمني المؤقت

التوقيت			التشاور ونظام خريطة النقل	الحوار حلقات عمل أو دورات شبكية	بناء التآزر وتعبئة الموارد	التواصل الشبكي	النشر والاتصال	التعميم والمساعدة التقنية
الفعلي	2016	الفصل 3				تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية		
		الفصل 4		حلقة العمل الاستشرافية 1	مقارنة البرامج والنواتج الحالية بالمعايير المرجعية		تقرير حلقة العمل	
	2017	الفصل 1						
		الفصل 2	مسؤولو التنسيق للخطة الزرقاء				المعيار المرجعي	
		الفصل 3	لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة					
		الفصل 4	الدورة 20 لمؤتمر الأطراف	حلقة العمل الاستشرافية 2			تقرير حلقة العمل	
المحتمل	2018	الفصل 1	المشاورات توجيه الدعوة للمشاركة		تعبئة الموارد الشراكات التقنية والمؤسسية والمالية	إقامة الشبكة		
		الفصل 2						
		الفصل 3		حلقة العمل أو الدورة الشبكية 3: إقامة الشبكات				
		الفصل 4						
	2019	الفصل 1						
		الفصل 2	مسؤولو التنسيق للخطة الزرقاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة الدورة 21 لمؤتمر الأطراف	حلقة العمل أو الدورة الشبكية 4: الاتجاهات والإجراءات ذات المفعول الرجعي				
		الفصل 3					اتجاهات فصول التقرير	التعميم عبر شبكة خطة عمل البحر المتوسط والشركاء المؤسسيين ووسائط الإعلام العام وغير ذلك
		الفصل 4						
	2020	الفصل 1	المشاورات بشأن السيناريوهات المستقبلية	حلقة العمل أو الدورة الشبكية 5: النظم الإيكولوجية البحرية	حلقات العمل المواضيعية أو الوطنية (إذا توافر التمويل)	تنسيق الشبكة	الرسائل الإخبارية والكتيبات المواضيعية	
		الفصل 2					فصول التقرير	
		الفصل 3						
		الفصل 4		حلقة العمل أو الدورة الشبكية 6: نحو رؤية مشتركة				
	2021	الفصل 1	مسؤولو التنسيق للخطة الزرقاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة الدورة 22 لمؤتمر الأطراف					
		الفصل 2						
		الفصل 3		حلقة العمل أو الدورة الشبكية 7: التقرير النهائي			التقرير النهائي	بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية (إذا توافر التمويل)
		الفصل 4						

المرفق 3: أوجه التآزر مع المبادرات والأنشطة الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط

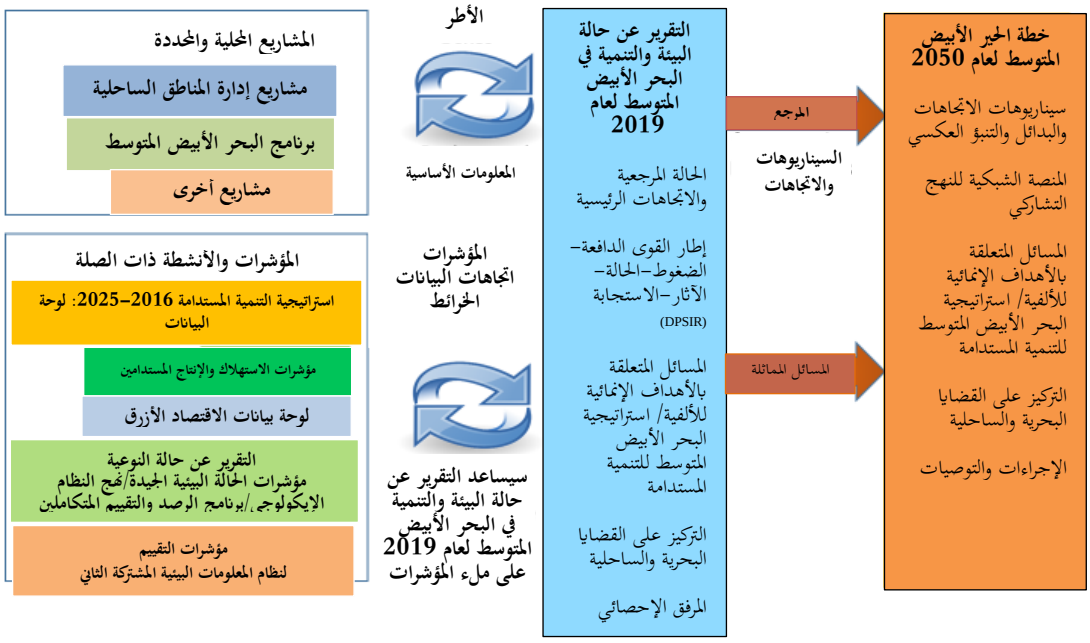

المرفق 4: مراجع الدراسة المعيارية الموصوفة في الفرع الثالث

	التنبؤات	التنبؤات العكسية	الأفق الزمني	التمايز الجغرافي	صناع القرار المعنيون	النظم الإيكولوجية البحرية	تغير المناخ
الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الدولية							
Labor and migration in the EuroMed region: issues and perspectives - Université d'Orléans (2007)		X	literature				
Migrants et migrations dans le bassin Méditerranéen - IPEMED (2009)	X		2020	limited	no	no	no
Géopolitique du bassin méditerranéen - CIHEAM (2010)	X		2030	no			
EuroMed 2030 (2011)	X		2030	limited	no	no	X
Demain la Méditerranée - IPEMED (2011)	X	X	2030	X	limited	no	X
Macroeconomic Scenarios for the Euro-Mediterranean Area - European Commission (EC) (2013)	X		2030	X	no	no	X
Scenarios Assessment and Transitions towards a Sustainable Euro-Mediterranean in 2030 - EC (2013)		X	2030	X	no	no	X
Population scenarios and policy implications for Southern Mediterranean countries - EC (2013)	X		2050	X	no	no	X
التنمية المستدامة							
Les perspectives du Plan Bleu en Méditerranée - Plan Bleu (2005)	X		2025	X	limited	X	X
Méditerranée 2030, 4 scénarios pour les territoires méditerranéens - Institut de la Méditerranée (2010)	X		2030	X	limited	very limited	limited
What scenarios for the Euro-Mediterranean in 2030 in the wake of the Arab Spring - EC (2011)	X		2030	limited	limited	no	X
Possible European Territorial Futures: expert consultation on key foresight topics - EC (2016)	X		opinions	no	no	no	X
البيئة							
Demain la Méditerranée : scénarios et projections à 2030 - IPEMED (2009)	X		2030	X	X	no	X
SESAME (Southern European Seas: Assessing and Modelling Ecosystem Changes) - HCMR (2011)				X	no	X	X
La pollution de la Méditerranée: état et perspectives à l'horizon 2030 - French Senate (2011)	X		2030	limited	limited	X	X
MedTrends - WWF (2015)	X		2030	X	no	X	X
BlueMed: Understanding and Forecasting the Mediterranean Sea dynamics			Strategic research and innovation goal				

تغير المناخ	النظم الإيكولوجية البحرية	صناع القرار المعنيون	التمايز الجغرافي	الأفق الزمني	التنبؤات العكسية	التنبؤات	
							تغير المناخ
X	very limited	limited	limited	2100	X	X	Région méditerranéenne & changement climatique une nécessaire anticipation - IPEMED (2008)
X	X	no	X	articles		X	The Climate of the Mediterranean Region: From the Past to the Future - University of Salento (2012)
X	limited	no	X	2030		X	Adaptation to Climate Change in the Southern Mediterranean - EC (2013)
				in project		X	Mediterranean Experts on Climate and Environmental Changes First Report & 3 thematic reports
							الأغذية والزراعة
limited	no	no	limited	articles		X	Panorama stratégique et prospectif de la situation agricole et agroalimentaire en Méditerranée - CIHEAM (2006)
no	no	no	limited	2050		X	Comportements et sécurité alimentaire en Méditerranée Etat des lieux et prospective - CIHEAM (2009)
				2020		X	Mediterra 2008 : Les futurs agricoles et alimentaires en Méditerranée - CIHEAM (2009)
no	no	limited	limited	2050	X	X	Agrimonde: agricultures et alimentations du monde en 2050 - INRA CIRAD (2009; 2011)
X	no	no	X	2050		X	Le systeme agricole et alimentaire de la région Afrique du nord – Moyen-Orient à l'horizon 2050 : Projections de tendance et analyse de sensibilité - INRA (2015)
X	no	no	limited	2050	X	X	Prospective Agrimonde-Terra : usage des terres et sécurité alimentaire mondiale en 2050 - INRA CIRAD (2016)
							الغابات
no	no	limited	limited	2023		X	Rapport sous-régional Afrique du nord. Etude prospective du secteur forestier en Afrique - ADB EC FAO (2003)
							المياه
limited	limited	no	X	2010-25		X	Visions méditerranéenne sur l'eau, la population et l'environnement au XXIème Siècle - Plan Bleu (1999)
no	limited	limited	X	2020-25		X	L'eau et les milieux aquatiques: enjeux de société et défis pour la recherche - INRA CEMAGREF (2003)

تغير المناخ	النظم الإيكولوجية البحرية	صناع القرار المعنيون	التمايز الجغرافي	الأفق الزمني	التنبؤات العكسية	التنبؤات	
X	no	no	limited	literature	X	X	Managing Water Scarcity in north Africa ; Trends and future prospects - Futures Studies Forum for Africa and the Middle East (2015)
							الطاقة
X	X	limited	X	2025	X		Changement climatique et énergie en Méditerranée - Plan Bleu (2008)
X	no	no	limited	2025		X	Le secteur énergitique dans le bassin méditerranéen : situation et perspective - Plan Bleu (2009)
X	no	no	limited	2040		X	Mediterranean Energy Perspectives 2015 - OME (2015)
X	no	no	limited	2040	X		Mediterranean Energy Transition: 2040 Scenario - ADEME OME MedENER (2016)
							النقل
limited	X	no	limited	2025	X	X	Les transports maritimes de marchandises en méditerranée: perspectives 2025 - Plan Bleu (2010)
							السياحة
X	X	no	limited	literature	X		Le tourisme littoral en Méditerranée. Tendances et perspectives face au changement climatique - IDDRI (2009)